إصلاح الصندوق
تغيير الحياة

IFAD
الاستثمار في السكان الريفيين

فتح آفاق جديدة:

2009 – استحداث جدول أعمال التغيير والإصلاح
– تحديد الإطار القانوني والإداري لمكاتب الصندوق القطرية
– تنفيذ نموذج عمل الصندوق بالكامل من خلال تطبيق الإشراف المباشر وتوسيع نطاق المكاتب القطرية وزيادة التمويل المشترك
– إطلاق الصيغة المنقحة لإطار قياس النتائج
– استحداث إصلاحات شاملة للموارد البشرية
– إنشاء شعبة جديدة للبيئة والمناخ

2010 – إنشاء دائرة الاستراتيجية والمعرفة
– استحداث أدوات جديدة لمواءمة الموارد مع الأهداف الاستراتيجية
• أول خطة متوسطة الأجل على الإطلاق
• نظام الموازنة القائمة على النتائج
• التخطيط الاستراتيجي لقوة العمل
– تصميم آليات ابتكارية جديدة لأغراض التمويل المشترك
– إجراء دراسة "توسيع النطاق" في مؤسسة بروكينغز
– إطلاق تقرير الفقر الريفي لعام 2011
– إنشاء منصة تفاعلية للدول الأعضاء
– اعتماد سياسة جديدة بشأن نشر الوثائق

2011 – إنشاء دائرة العمليات المالية تحت إدارة كبير الموظفين الماليين
– إنشاء مكتب للشؤون الأخلاقية
– إنشاء مكتب للشراكات وتعبئة الموارد
– اعتماد الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2011–2015
– تنقيح سياسة واستراتيجية الحضور القُطري
– بدء أول مراجعة لمهام العمل على الإطلاق
– تطبيق أول استعراض للميزانية في منتصف المدة على الإطلاق

2012 – إنشاء برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة
– تنقيح وتحسين عمليات تعزيز الجودة وضمان الجودة
– إطلاق مبادرة تعبئة الموارد الإضافية
– اعتماد استراتيجية الصندوق بشأن الشراكات
– إنشاء وحدة الميزانية وتطوير المنظمة

2013 – استضافة الصندوق لأول منتدى عالمي للشعوب الأصلية
– وضع خطة عمل جديدة لحوار السياسات
– تنفيذ نظام جديد للمشروعات المغطاة بالمنح والاستثمارات
– إطلاق الصيغة المنقحة لبرنامج التعزيز المؤسسي

تغيير حياة السكان في عالم متغير

مر الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بعملية تحول خلال السنوات الأخيرة، متكيفا مع بيئة اتسمت بالتعقيد وتحديات أكثر من أي وقت مضى على مر تاريخه تمثلت ملامحها: في استمرار الجوع وانعدام الأمن الغذائي؛ وارتفاع أسعار الأغذية وزيادة تقلبها؛ والفيضانات ونوبات الجفاف وآثار تغير المناخ الأكثر وضوحا من ذي قبل على الإطلاق؛ وتزايد المنافسة على الأراضي؛ والأزمة المالية العالمية؛ وتزايد عدد سكان العالم لأكثر من 7 مليارات نسمة.

ومع ذلك، عمد الصندوق إلى توصيل المزيد من الخدمات لعدد أكبر من الأشخاص كما نجح في تحسين أدائه في التوصيل. وفي نهاية عام 2013 بلغ عدد البرامج والمشروعات الجارية على مستوى العالم 241 مشروعا وبرنامجا باستثمارات قيمتها 5.4 مليار دولار أمريكي، مقارنة بما قيمته 3.9 مليار دولار أمريكي لأغراض 217 برنامجا ومشروعا في نهاية عام 2009.

حافظة مشروعات وبرامج الصندوق الجارية 2009-2013

المبالغ بمليارات الدولارات الأمريكية

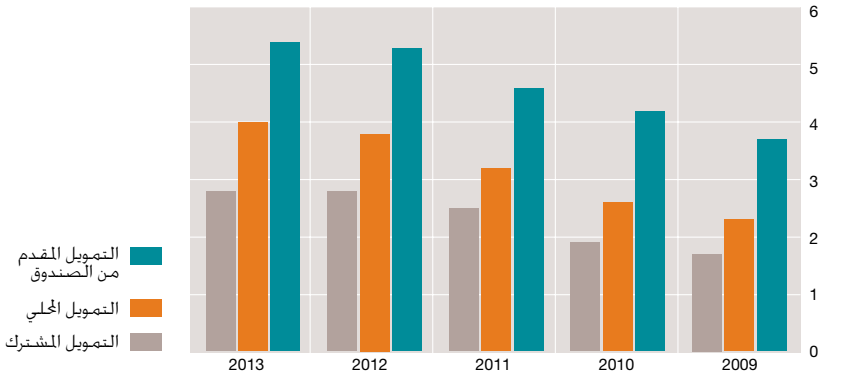

المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

مواجهة التغير بالابتكار

في ظل عالم دائم التغير، ظلت مهمة الصندوق ثابتة لا تزعزع. فلا يزال الصندوق ملتزما بالاستثمار في سكان الريف. وتساعد البرامج والمشروعات الممولة من الصندوق على إخراج السكان من دائرة الفقر الريفي وتساعدهم على بناء حياة أفضل. ولئن كان عملنا الميداني يُحدث فرقا كل يوم، فإننا نركز على المنافع المستدامة التي تستمر في الأجلين المتوسط والطويل من أجل إحداث تحول حقيقي في المناطق الريفية. فنحن نقوم بتوفير الأدوات والمعارف وبث الأمل.

وقد انعكست ثقة أعضاء الصندوق في مهمته وإنجازاته في التجديد التاسع لموارد الصندوق. فقد حُدد المستوى المستهدف للمساهمات عند مبلغ 1.5 مليار دولار أمريكي، وذلك من أجل تمويل برنامج للقروض والمنح مدته ثلاث سنوات بما قيمته 2.95 مليار دولار أمريكي.

التغيير للأفضل

بوروندي: ازدادت نسبة الأسر التي تحصل على وجبتين يوميا من 13 في المائة (2000) إلى 69 في المائة (2009)؛ وقدمت المساعدة إلى ما مجموعه 33,100 أسرة ضعيفة لبدء أنشطة إنتاجية زراعية من جديد.

غانا: تم تدبير تمويل مقداره 2.3 مليون دولار أمريكي من 24 مصرفا ريفيا ومجتمعيا، وأنشئت لجان محلية لسلاسل القيمة في أكثر من 40 مقاطعة ريفية.

ليبريا: استثمرت الشراكة بين القطاعين العام والخاص مبلغ 1 مليون دولار أمريكي في إعادة تأهيل 1,000 هكتار من مزارع الكاكاو والبن.

ولكن الأعضاء حثوا الصندوق أيضا على زيادة عدد عملياته وتعزيز نوعيتها عن طريق تحقيق زيادة كبيرة في الموارد المعبأة من جانب الشركاء المحليين والدوليين، وذلك من أجل إنجاز استثمارات في التنمية الزراعية، والحد من الفقر، وتحسين الأمن الغذائي والتغذوي يبلغ مجموعها 7.8 مليار دولار أمريكي. ومن شأن هذا أن يسمح للصندوق بالمساعدة على إخراج 80 مليون شخص من دائرة الفقر والوصول ببرامجه إلى ما مجموعه 90 مليون نسمة من النساء والرجال في الريف.

وتمثلت القوة المحركة لجدول أعمال التغيير والإصلاح في الصندوق الذي أطلقته الإدارة في 2009، وتلاه وضع برنامج التعزيز المؤسسي المنقح في 2013، في اقتناعنا بأن علينا أن نقوم بما هو أفضل وأن نصل إلى نطاقات أبعد وأن نحصل على أفضل ما يمكننا من الموارد المتاحة. وقد اتخذ الصندوق عددا من الخطوات من أجل تحسين الطريقة التي يمارس بها عملياته وتحقيق الأثر.

وكانت النتائج مذهلة بكل المعايير. فنراها في ثقة شركائنا في نتائج التقييمات، والأهم، في الطريقة التي تتحول بها حياة المستفيدين من أنشطتنا. وسوف نواصل الاستجابة للبيئة العالمية المتطورة بوتيرة سريعة، عن طريق طرح الأسئلة الصعبة وإيجاد حلول ابتكارية.

©IFAD/A.Keita

"عندما كنا صغارا، منذ أربعين عاما أو يزيد، كان المطر أغزر من هذه الأيام، وكان العشب ينمو في كل أوقات السنة. وكانت الأشجار أوفر. لقد شهدنا تغيرات تحدث من حولنا؛ فقد تناقصت غزارة الأمطار وبدأت الغابات والمراعي تتلاشى.

"ويمثل البورغو [*الدخن*] محصولا في غاية الأهمية بالنسبة لنا، نأكل حبوبه ونقطع أعشابه ونطعمها لحيواناتنا. وكان البورغو يختفي دون أن نعرف كيف نزرعه. وقد علمنا البرنامج كيفية زراعة البورغو وتجفيفه وتخزينه. فعندما نقوم بتخزينه وبيعه في وقت لاحق نحصل على أسعار ممتازة."

هاما باري، قرية بوارو، مالي.

تأمين مستقبل مستدام

لم تكن الحاجة إلى الحد من الفقر والأمن الغذائي أكثر إلحاحا مما هي عليه الآن. ويتهيأ الصندوق لتلبية هذه الحاجة بصورة أكثر كفاءة وعلى نطاق أوسع. فعلى المستوى الاستراتيجي ومستوى السياسات، في سياق تصميم جدول أعمال التنمية العالمي لما بعد عام 2015، سعى الصندوق جاهدا لضمان الاستماع إلى شواغل سكان الريف.

وتسعى المشروعات المدعومة من الصندوق ذوات دورات الحياة الطويلة نسبيا إلى تحقيق التغيير بطبيعتها: فهي لا تهدف إلى تخفيف المعاناة الحالية وحسب، بل وإلى إحداث تغييرات دائمة لبناء مجتمعات ريفية صحية وحيوية. ولازلنا نشعر حتى الآن بمنافع برامج ومشروعات الأمس، في الوقت الحاضر، وفي حياة ملايين الأفراد. وإن ما نقوم به اليوم سيكون له أثر على ملايين الأشخاص غدا.

نُهُج متعددة موجهة

يستخدم الصندوق نُهُجا متعددة الأوجه لمجابهة التحديات المتعددة التي تواجه المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة. فيحتاج المزارعون الفقراء إلى تحقيق مزيد من النفاذ الآمن للأراضي والمياه، وتحسين استفادتهم من الخدمات المالية.

يعيش 76 في المائة من السكان شديدي الفقر البالغ عددهم 1.2 مليار نسمة على مستوى العالم في المناطق الريفية

وإلى أسواق فعالة تعمل على توفير الحوافز للاستثمار في تحسين الإنتاج. وتحسين الطرق ووسائل النقل من أجل توصيل المنتجات إلى السوق والنفاذ إلى التكنولوجيا للحصول على معلومات حديثة وموثقة عن الأسواق. ويساند الصندوق أيضا البحوث والتكنولوجيا

استثمر الصندوق حوالي 15.6 مليار دولار أمريكي في مشروعات تصل إلى قرابة 420 **مليون نسمة**.

ويتجاوز الطلب على برامج الصندوق العرض بكثير.

الزراعية التي من شأنها أن تمكن هؤلاء المزارعين من زيادة إنتاجيتهم وتحسين صمودهم أمام تدهور الموارد الطبيعية وتغير المناخ. ويحتاجون أيضا إلى تقوية منظماتهم لتجميع مواردهم وإدارة المخاطر التي تواجههم واكتساب قوة تفاوضية، سواء في الأسواق أو في منتديات السياسات.

وتأتي عملية تحول الصندوق تلبية للحاجة الهائلة إلى زيادة عمق الدعم المقدم لقطاع زراعة الحيازات الصغيرة واتساعه سواء لتحسين الأمن الغذائي العالمي أو الحد من الفقر.

ويعمل الصندوق في بعض أكثر المناطق نأيا وأشدها هشاشة بيئية، وكثيرا ما يعمل مع فئات سكانية شديدة التهميش والحرمان.

والصندوق ملتزم بالوصول إلى سكان الريف الفقراء الذين يقدمون على الهجرة بحثا عن فرصة، إلا إذا جعلنا من الزراعة مشروعا جذابا ومجزيا. كما تستهدف أنشطة الصندوق النساء – اللاتي يشكلن قرابة 50 في المائة من القوة العاملة الزراعية في شرق آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء و20 في المائة في أمريكا اللاتينية – والشعوب الأصلية والجماعات الضعيفة الأخرى. وعلى الرغم من البيئة الاقتصادية المتقشفة في الوقت الحالي، يتعين زيادة موارد التنمية الزراعية الريفية واستخدامها بطريقة أكثر فعالية واستراتيجية.

"عندما يتعلق الأمر بالأمن الغذائي والتغذوي العالمي، لا تمثل زيادة الإنتاج سوى جانب من القصة. أما القصة الكاملة فهي الفقر الذي يأتي في قلب انعدام الأمن الغذائي والتغذوي."

كانايو نوانزي، رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

"يركز الصندوق تركيزا منفردا على تمكين المرأة وتعزيز صوت المستفيدين."

استعراض المعونة المتعددة الأطراف الصادر عن وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة.

ويمكن للصندوق وشركائه الوصول إلى المزيد من المستفيدين من خلال توسيع نطاق عملياته وتحقيق المزيد من الكفاءة. وكلا المفهومين مدمج في نموذج عمل الصندوق الجديد ومنهجية التخطيط التي يعتمدها. ونحن نعرف أننا لا نستطيع القيام بذلك بمفردنا: فطالما كانت الشراكات هي مفتاح عمل الصندوق.

وتقف اتفاقات التمويل المشترك التي أبرمت في السنوات الأخيرة شاهدا على الثقة التي يوليها شركاء الصندوق في قدرته على التنفيذ. ففي عام 2010 جرى الاتفاق مع الحكومة الإسبانية على إنشاء حساب أمانة ابتكاري لأغراض التمويل المشترك بقيمة 300 مليون يورو. وثمة اتفاق إطاري جديد بقيمة 1.5 مليار دولار أمريكي مع البنك الإسلامي للتنمية سيعمل على توفير التمويل لأغراض التنمية الريفية في 26 بلدا. وأطلق الصندوق أيضا شراكة معززة مع صندوق أوبك للتنمية الدولية بغية نشر آلية تمويل ابتكارية لاجتذاب استثمارات القطاع الخاص إلى قطاع الزراعة، إلى جانب إعداد نماذج أعمال شاملة تحقق المنافع لكل من المستثمرين والمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة المحليين على حد سواء.

التغيير للأفضل

أرمينيا: جرى تحقيق نمو بنسبة 230 في المائة في الائتمان المتاح للقطاع الزراعي.

المغرب: تم إصلاح 14,095 هكتارا من المراعي وأجري 20,738 نشاطا من أنشطة التدريب والإرشاد.

السودان: في مشروع دلتا نهر قاش، جرى تدريب 15,000 ألف فرد، أكثر من نصفهم من النساء؛ وزاد متوسط المساحة المزروعة بنسبة 27 في المائة؛ وزاد إنفاق الأسر بنسبة 160 في المائة في المتوسط.

اليمن: تخرجت 16,000 امرأة من فصول محو الأمية.

©BIRDP/IFAD

"ذات يوم كنت استمع إلى الإذاعة، وسمعت حديثا يدور حول التمويل الصغري. كما كان الناس في القرية يتحدثون أيضا عن التمويل الذي تقدمه رابطة منتجي الصمغ العربي لمساعدتهم في عملية الإنتاج. وقد أرسلتني النساء إلى النهود كي أتعلم شيئا عن الفرص المتاحة لصغار المنتجين"

جرى تدريب حليمة في مجال التمويل الصغري والزراعة الحراجية، وقد اشترت قطعة أرض وتمكنت من شراء جرار عن طريق قرض.

حليمة عجيب، السودان

الإصلاح من أجل تحقيق النتائج

يحدث الصندوق فرقا في حياة سكان الريف الفقراء منذ أكثر من ثلاثة عقود حتى الآن. ومع ذلك، بدأت المنظمة تتحدى نفسها من خلال جدول أعمال التغيير والإصلاح لكي تصبح أكثر فعالية وكفاءة وسرعة. وقد شملت هذه المبادرة ما يلي:

- تعزيز الهيكل التنظيمي
- تحقيق مواءمة أوثق بين الموارد البشرية والمالية وبين الأهداف الاستراتيجية
- توسيع دور الصندوق كمؤسسة للمعرفة
- إصلاح الموارد البشرية
- إعادة تحديد نموذج عمل الصندوق
- تعزيز الإدارة المالية
- زيادة الكفاءة

التعزيز التنظيمي

يسمح استحداث أدوات إدارية جديدة للصندوق بتحسين مواءمة موارده البشرية والمالية مع أهدافه الاستراتيجية. وتمثل عملية إعادة المواءمة هذه عاملا أساسيا لزيادة فعالية الصندوق وكفاءته، وتتجسد في الإطار الاستراتيجي للفترة 2011–2015. وقد استخدمت ثلاث أدوات رئيسية لتحقيق ذلك، وهي:

- الخطة متوسطة الأجل الاولى على الإطلاق
- الخطة الاستراتيجية لقوة العمل
- نظام الميزانية المستند إلى النتائج

وتشمل الخطة متوسطة الأجل رفع تقارير مقارنة سنويا وإعداد إطار واضح للمحاسبة لتنفيذ برنامج العمل واستخدام الموارد. ويعمل نظام الميزانية المستند إلى النتائج على ربط تخصيص الموارد بالأثر – أي النتائج الواقعية – وقد

"لدى الصندوق إطار نتائج قوي يغطي سلسلة النتائج بأسرها من المدخلات إلى الأثر، ويُستخدم في تتبع الأداء وتحسينه."

استعراض المعونة متعددة الأطراف الصادر عن وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة

جرى استخدامه في تخصيص حصة أكبر في الميزانية للبرامج القطرية. وبالمثل، تدعم خطة قوة العمل الاستراتيجية نشر الموظفين على النحو الأمثل لتلبية احتياجات البرامج القطرية.

وقد مكنت التغييرات في هيكل الصندوق – وهي إنشاء دوائر جديدة هي شعبة البيئة والمناخ (2009)، ومكتب الاستراتيجية وإدارة المعرفة (2010)، ومكتب الشراكة وتعبئة الموارد (2011)، وحدة تطوير الميزانية والتطوير التنظيمي (2012)– من تلبية الاحتياجات الناشئة. إلى جانب زيادة كفاءة عمله عن طريق إنشاء دائرة العمليات المالية ودائرة خدمات المنظمة، على سبيل المثال. وقد جرى تشكيل شعبة لدراسات وإحصاءات التنمية من أجل تأمين بيانات وتحليل على درجة عالية من الجودة كي يستنير بهما عمل الصندوق.

إصلاح الموارد البشرية

يمثل الموظفون أكثر الموارد حيوية لدى المؤسسة وأهمها لتنفيذ برنامج العمل بنجاح.

وقد أدت خطة قوة العمل الاستراتيجية إلى تحسين مواءمة الموارد البشرية مع الأهداف التشغيلية. وقبل وضع تلك الخطة أجريت مراجعة مهام العمل التي اكتملت في عام 2012 – وهي المراجعة الأولى من نوعها سواء في الصندوق أو في غيره من المؤسسات المشابهة – والتي انطوت على تقييم مهام الوظائف والشروط الخاصة بالمؤهلات والمهارات فيما يتعلق ببرنامج العمل. وجرى أيضا تنقيح نظام إدارة الأداء وإيلاء مزيد من الاهتمام لبناء مهارات الموظفين. وعملا على تحقيق المزيد من تعزيز الأداء، أطلق الصندوق في عام 2013 إطار المكافأة والتقدير من أجل تقدير الأداء الممتاز وتحفيز الموظفين على مواصلة تحقيق نتائج أقوى. ويأخذ ذلك الإطار في الاعتبار

الإشراف المباشر

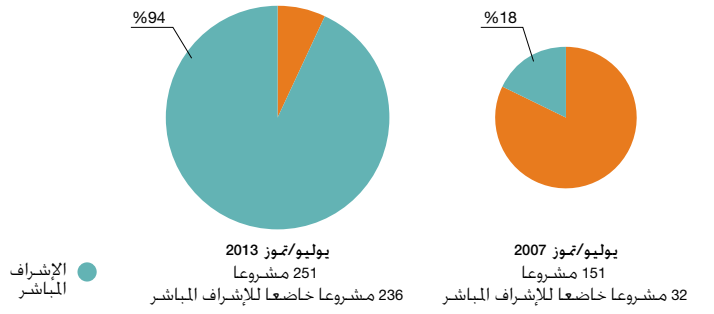

المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

أفضل الممارسات بشأن إدارة المواهب والمكافآت من المنظمات والمؤسسات الدولية الأخرى.

وتشمل الإجراءات الأخرى المتخذة في مجال الموارد البشرية تحديث قواعد الموظفين وتنفيذ الإجراءات، واستحداث نظام فعال لدورة الموظفين، وإنشاء مكتب للشؤون الأخلاقية (2011). وإجراء عمليات الموارد البشرية آليا لزيادة الكفاءة. وقد طبق الصندوق في عام 2013 إطارا منقحا بشأن الكفايات يعمل على تحسين تلبية احتياجات الصندوق المتعلقة بالأداء.

نموذج عمل الصندوق الجديد

يمثل الإشراف والحضور القطري ركيزتين من ركائز نموذج العمل الجديد للصندوق. ويشكل تحمل الصندوق بمسؤولية الإشراف على مشروعاته، عوضا عن وضع الإشراف في أيدي المؤسسات المتعاونة، أحد أوجه التحول الرئيسية في طريقة مزاولة الصندوق لأعماله. ولقد أصبحت مشروعات الصندوق الآن تخضع للإشراف بصورة متواترة أكثر من ذي قبل وبتكلفة أقل عادة؛ وازداد تدفق صرف المبالغ مع خفض زمن الاستجابة لطلبات الدول الأعضاء.

وساهم إنشاء مكاتب الصندوق القطرية – التي وصل عددها 40 بنهاية عام 2013 – في تحقيق منافع لكل من الدول الأعضاء والمؤسسات الشريكة والمستفيدين على حد سواء. وأفضى توثيق التعاون وتعزيز الكفاءة من خلال الإشراف المباشر على المستوى القطري إلى تمكين الصندوق من تنفيذ برنامج أكبر بكثير للقروض والمنح، وهو ما أدى

الحضور القطري في عام 2014

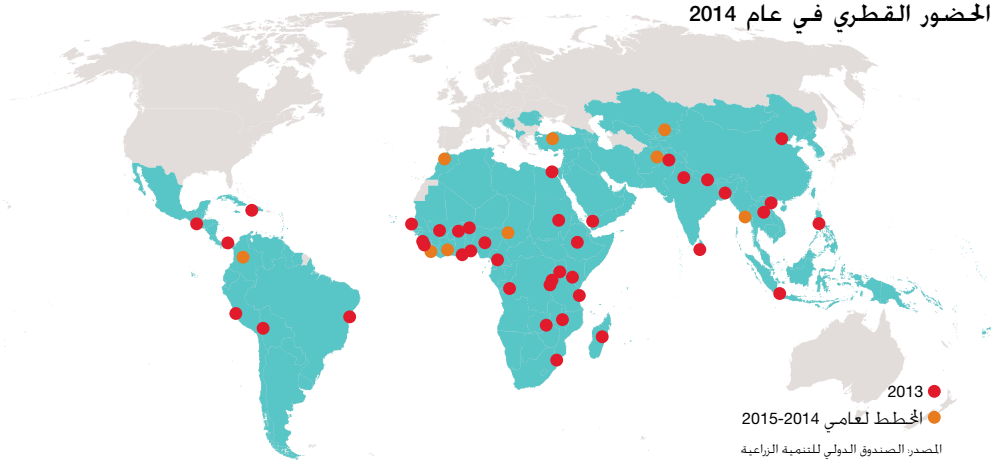

المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

إلى توسيع نطاق وصول خدماته إلى قاعدة أوسع من السكان. وسجل معظم البلدان التي لديها مكاتب قطرية أداء أفضل من غيرها.

تمويل الاستثمار في سكان الريف الفقراء

ساعد تنفيذ نموذج العمل الجديد في تعبئة المزيد من مبالغ التمويل المشترك من كل من الجهات المانحة والدول الأعضاء النامية، إضافة إلى تشجيع صرف المزيد من موارد الصندوق وتسريع وتيرته. وزاد ذلك من أثر الصندوق على الأرض. ففي عام 2010، ازداد التمويل المشترك من المصادر الخارجية والمحلية بنحو 140 في المائة عما كان عليه في عام 2009. وعزز الصندوق دوره في حشد التأييد لسكان الريف الفقراء والتنمية الزراعية، مما بدأ في تحقيق نتائج ملموسة. وأظهر النمو في تمويل الصندوق اتجاها صعوديا قويا في السنوات الأخيرة. فقد ازدادت قيمة المساهمات المحلية إلى ثلاثة أمثال من 274.2 مليون دولار أمريكي في 2007 صعودا إلى 829.0 مليون دولار أمريكي في 2011. ومع أن قيمة برنامج القروض والمنح في الصندوق بلغت 2.9 مليار دولار أمريكي لفترة التجديد الثامن لموارد الصندوق، فقد بلغ مجموع الاستثمارات في فترة التجديد الثامن ما قيمته 7 مليارات دولار أمريكي بفضل نجاح الصندوق في تعبئة التمويل المشترك.

وفي عام 2012، أطلق الصندوق برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، وهو نافذة تمويل متعددة السنوات ومتعددة المانحين تهدف إلى إعطاء دفعة لتوسيع نطاق رئيسي للنُهُج الناجحة ذوات المنافع المتعددة كي تشمل زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة. ويجمع هذا البرنامج بين النُهُج التي ثبت نجاحها بالتجربة في التنمية الريفية مع استخدام المعارف العملية والتكنولوجيات التي تساعد على التأقلم. وقد أصبح هذا البرنامج الآن أكبر مبادرة لمواجهة تغير المناخ لصالح المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في العالم بأسره، والتي ينصب التركيز فيها على بناء صمودهم أمام تغير المناخ.

التخصيص في ميزانية 2014

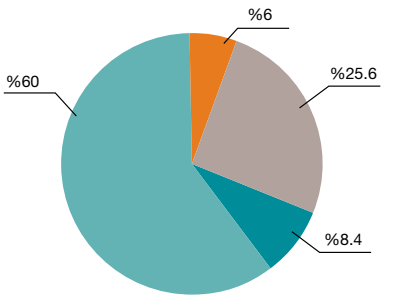

المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

قوة المعرفة

ساهم مكتب الاستراتيجية وإدارة المعرفة الجديد في الصندوق، في إكساب الصندوق أداة قوية لتعزيز جدول أعمال التنمية الزراعية. وركز تقرير الفقر الريفي لعام 2011 الانتباه على الأهمية الحاسمة للتنمية الزراعية ودور المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، والخطوات العاجلة اللازمة لتحسين موارد الرزق والأمن الغذائي والحد من الفقر الريفي.

وتأكدت قوة الصندوق في إنتاج المعرفة من خلال التقييم الذي أجرته وزارة التنمية الدولية للمملكة المتحدة، والذي أشار إلى الصندوق باعتباره "مصدرا معترفا به للمعرفة المتخصصة في منظومة الأمم المتحدة". وفي عام 2013، قام الصندوق بتحديث إطاره المعني بإدارة المعرفة من أجل تشجيع تبادل المعرفة داخليا ومع الشركاء والعملاء على حد سواء.

كما عزز الصندوق انخراطه في المنتديات العالمية المعنية بصنع السياسات وحشد التأييد، بما في ذلك انخراطه في العمليات المتعلقة بجدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015، وهو جدول أعمال يشهد تطورا مستمرا، وذلك من أجل ضمان الاستماع إلى شواغل سكان الريف. وفي عام 2013، قدم الصندوق الدعم لانخراط المجتمع المدني في الإعداد لجعل عام 2014 السنة الدولية للزراعة الأسرية من أجل تشجيع إدخال تغييرات على السياسات الوطنية والإقليمية لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة والزراعة الأسرية. كما يوفر الصندوق الدعم بصورة مستمرة لاحتفال الاتحاد الأفريقي بعام 2014 باعتباره سنة الزراعة والأمن الغذائي، كما أن الصندوق عضو في اللجنة التوجيهية لهذه الفعالية.

وكما ورد بيانه على نحو موجز في سياسة الصندوق بشأن الإفصاح عن الوثائق، وهي السياسة التي وافق عليها المجلس التنفيذي في عام 2010، بدأ الصندوق تنفيذ نظام للإفصاح الكامل اعتبارا من أول يناير/كانون الثاني 2012. وقد ساهم تنفيذ هذه السياسة الجديدة في المزيد من تعزيز الشفافية في الصندوق، إضافة إلى أن تنفيذها ساهم في تنفيذ جدول أعمال التعلم القائم على اقتسام الدروس المستفادة من الأنشطة الممولة من الصندوق وكذلك التحديات القائمة في سياق تلك الأنشطة. وبحلول عام 2014، أفصح الصندوق عن أكثر من 700 وثيقة.

في فترة التجديد الثامن لموارد الصندوق، جرى تنفيذ برنامج للقروض والمنح بلغت قيمته 2.9 مليار دولار أمريكي – وبلغ مجموع استثمارات التمويل المشترك 7 مليارات دولار أمريكي.

تعزيز الإدارة المالية

عملا على تعزيز الإشراف المالي، أنشأ الصندوق في عام 2011 دائرة منفصلة للعمليات المالية تحت إدارة كبير الموظفين الماليين، متمايزة عن دائرة خدمات المنظمة الجديدة. وإضافة إلى ذلك، أعيد تنظيم شعبة المراقب والخدمات المالية وجرى تعزيز شعبة خدمات الخزانة. وأجري استعراض منتصف المدة للميزانية الأول من نوعه في 2011. وتفضي هذه التغييرات إلى زيادة الفعالية والكفاءة في أعمال الصندوق.

زيادة الكفاءة وزيادة الفعالية

بدأ الصندوق في خفض التكاليف مع الحفاظ على الجودة في الوقت ذاته، بفضل التركيز على الفعالية والكفاءة في نموذج عمله الجديد. فعلى سبيل المثال، يوضح تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق لعام 2011 ارتفاع الفعالية الإنمائية الكلية برغم انخفاض النفقات العمومية الإدارية. وقد وصل معدل الكفاءة لعام 2012 إلى 11.4 في المائة، وهو ما يمثل تحسنا كبيرا عن الهدف المحدد في إطار قياس النتائج والبالغ 13.5 في المائة. وتم تصنيف الصندوق في المرتبة الرابعة من بين 31 جهة مانحة في مجال تعظيم الكفاءة في التصنيف الصادر عن مركز التنمية العالمية التابع لمعهد بروكينغز.

وقد أشار التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق لعام 2012 الصادر عن مكتب التقييم المستقل إلى أن أداء المشروعات الممولة من الصندوق جاء أفضل من العمليات التي يضطلع بها العديد من المؤسسات المشابهة في القطاع الزراعي. كما خلص تقييم الكفاءة على مستوى الصندوق كمؤسسة في عام 2012 – وهو أول تقييم من نوعه يُجرى في المنظمات الإنمائية متعددة الأطراف والثنائية – إلى أن الصندوق يحرز تقدما في غرس ثقافة أقوى في عملية إدارة الميزانية.

©FIDA/Pablo Corral Vega

"قبل بداية المشروع، اعتدنا على العيش بموارد ضئيلة. فكان لدينا بعض الأراضي واعتدنا على زراعة بعض المحاصيل المحلية وتربية الماشية، مثل الأبقار والماعز. وكنا نعيش من استخدام هذه الموارد. لم يكن لدينا أي نوع من الصناعات أو المصانع في منطقتنا. ولم تكن هناك معاهد لمساعدتنا على التطور. لم يكن هناك أي سبيل لمزاولة الأعمال هنا.

" ولكن بعد شق هذا الطريق وبعد بدء المشروع أصبح أمامنا سبيل للتطور. فقد أنشأ المشروع مدارس هنا وأطلق مشروعات تجارية أيضا. وجلب لنا أفكارا جديدة. فعندما يستمع المرء إلى أشياء جديدة أو تتناهى إليه معلومات جديدة يتعلم منها."

عبد الشكور، مربي أغنام، باكستان

الاقتناع مقرون بالرؤية

أظهرت سلسلة من التقييمات المستقلة أن جدول أعمال التغيير والإصلاح في الصندوق بدأ يؤتي ثماره. فقد أقر التقييم الذي أجرته شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف في عام 2010 بإطار قياس نتائج الصندوق لاستخدامه مؤشرات جديدة وتراتبية واضحة للنتائج. وخلص تقييم آخر أجرته الشبكة المذكورة في عام 2013 إلى أن الصندوق حقق تحسينا مطردا على امتداد السنوات الثلاث السابقة وأنه يغرس ثقافة مستندة إلى النتائج في كل أرجاء المنظمة.

وأجرت وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة استعراضا للمساعدات المتعددة الأطراف أقر بأن الصندوق يتمتع "بمهمة متفردة بالغة الأهمية لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية". وركز على قدرة الصندوق

"وتتضمن جوانب القوة الرئيسية للصندوق تركيزه المؤسسي والقطري على النتائج على حد سواء."

التقييم الذي أجرته شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف

الأثر على الفقر الريفي عند إتمام المشروعات

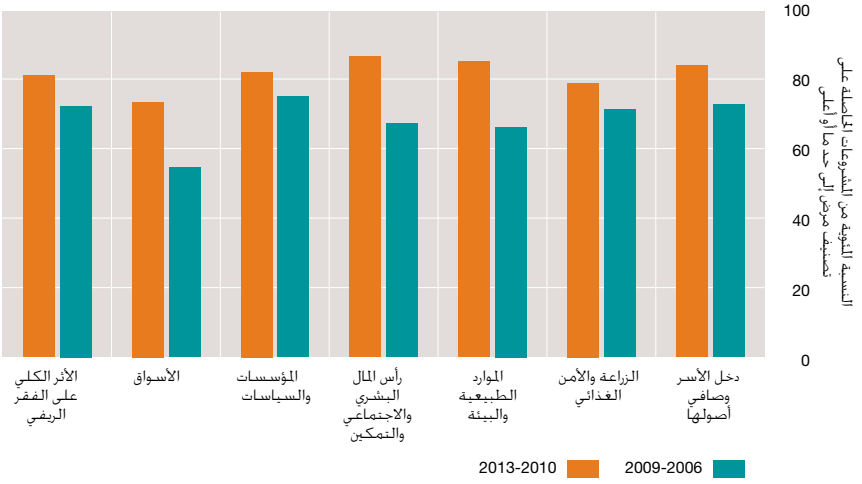

"للصندوق مكتب تقييم مستقل تماما يسعى إلى أن يحتل صدارة الممارسات الجيدة في مجال التقييم."

استعراض المساعدات متعددة الأطراف الصادر عن وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة

على التغيير والتحول مشيرا إلى أن "الصندوق يتعلم من نتائج التقييم، وينفذ التوصيات، ويقوم بالرصد، ثم يرفع التقارير للمجلس." ولم تقتصر الاستعراضات المستقلة على إثبات أن الصندوق مؤسسة قادرة على إصلاح ذاتها، بل أثبتت أيضا أن الإصلاحات الجارية حاليا تسير بالصندوق في الاتجاه الصحيح.

ويتأكد ذلك من واقع نتائج مكتب التقييم المستقل في الصندوق، التي أثبتت أن "الانتقال إلى نظام الإشراف المباشر ودعم التنفيذ له أثر هائل على عمل مديري البرامج القطرية، كما أنه ساهم في بدء نقل مركز الثقل لعمل الصندوق تدريجيا من المقر إلى الميدان. ومن شأن هذا التغيير، إلى جانب ندب مديري البرامج القطرية، أن ينشئ فرصا هائلة من حيث تعزيز الكفاءة والفعالية الإنمائية."

التغيير للأفضل

بنغلاديش: تمت الموافقة على عقود ملكية لأكثر من 1,200 أسرة فقيرة في الأراضي الساحلية الظاهرة حديثا نتيجة ترسيبات الطمي.

الصين: في نينغشيا وشانكسي، تم إصلاح 14,000 هكتار من أراضي المراعي الطبيعية.

فييت نام: تم إنشاء 2,500 مجموعة ادخار وائتمان قروية تخدم 26,000 عضو.

وفي مجال التمايز بين الجنسين، وهو أحد المجالات الرئيسية، خلص مكتب التقييم المستقل إلى أن "عمليات الصندوق تعتبر جيدة جدا في الترويج للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وهو مجال يطور فيه الصندوق ميزة نسبية."

فمن شأن تمكين المرأة من الوصول إلى الموارد والمستلزمات الزراعية على قدم المساواة مع الرجال، أن يزيد من إنتاجية مزارع النساء بمعدل 20 - 30 في المائة، مما يؤدي إلى خفض عدد الجوعى في العالم بمعدل 100-150 مليون شخص.

وسلط التقييم متعدد الأطراف الذي أجرته أستراليا في عام 2012 الضوء على سجل الأداء الإيجابي لإدارة الصندوق في التغييرات التنظيمية والقدرة على اتخاذ قرارات صعبة. كما أعطى ذلك التقييم تصنيفا عاليا للصندوق من حيث الوعي بالتكلفة والقيمة' إلى جانب تركيزه على النتائج. وأجرى تقييم للصندوق من قبل السويد في عام 2011 ذكر أن الصندوق يعمل بطريقة تركز على النتائج وأثنى على إصلاحات من قبيل استحداث إطار إدارة النتائج الإنمائية.

وقد لقيت النتائج التي حققها الصندوق أنواعا أخرى من التقدير كذلك. ففي عام 2013، منحت وزارة الخزانة الأمريكية كلا من الصندوق ومصرف التنمية الأفريقي جائزة التكريم الشرفي للأثر الإنمائي على عملهما في أوغندا. كما منحت أمانة تغير المناخ التابعة للأمم المتحدة الصندوق جائزة أنشطة المنارة المحققة لزخم التغيير في عام 2013 عن برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة.

السكان الذين يتلقون خدمات من مشروعات مدعومة من الصندوق

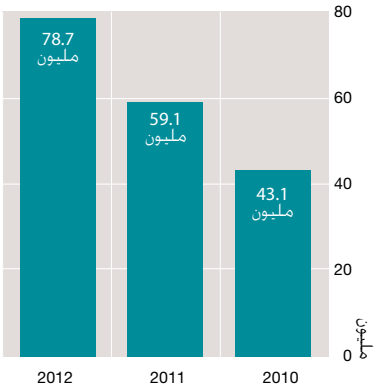

©FIDA/Pablo Corral Vega

"قبل المشروع، لم نكن نعرف أي شيء عن تأمين الحياة أو الادخار. وعندما توفيت أمي، تعرض أبناؤها للهجران تقريبا. فربيت الكثير من الأطفال المهجورين. فعندما تكون فقيرا، فإن كل ما يمكنك تركه لأطفالك هو المزيد من الفقر.

ولكن التأمين على الحياة أمر رائع لنا جميعا. فالآن لن يتعرض أي منا لنفس القدر من المعاناة".

مارغاريتا بوما تاكو، مشروع سييرا سور، بيرو.

مستقبل الصندوق في عالم متغير

على الرغم من القيود المالية الشديدة التي يواجهها المانحون والحكومات، من الواضح أن رسالة الصندوق ماضية في سبيلها. فقد أرسلت الدول الأعضاء إشارة قوية عندما قررت زيادة حجم الهدف المتعلق ببرنامج الصندوق بصورة كبيرة لفترة التجديد التاسع للموارد (2013–2015)، وهو ما يتزامن مع السنوات الأخيرة للحملة العالمية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وجدد المانحون التقليديون والاقتصادات الناشئة والبلدان المتلقية للمعونة في أغلب الأحيان التزاماتهم تجاه الصندوق بإظهار دعم قوي له.

وأعلنت الدول الأعضاء، في إطار التجديد التاسع لموارد الصندوق، عن تحديد هدف بزيادة قدرها 25 في المائة عما كان عليه الوضع في فترة التجديد الثامن للموارد.

وقد اكتسب الصندوق وضعا رياديا جديدا في مكافحة الفقر الريفي بفضل قدرته المثبتة على إنجاز النتائج. وخلال السنوات القادمة، سيبني الصندوق على نجاحاته في زيادة برامجه وأثره وكفاءته وحضوره في الميدان.

وفيما يتعلق بالتجديد التاسع لموارد الصندوق، وافقت الدول الأعضاء على مساهمات من الأعضاء بمبلغ 1.5 مليار دولار أمريكي، وعلى برنامج قروض ومنح تبلغ قيمته نحو 2.95 مليار دولار أمريكي ينفذ خلال الفترة 2013–2015، تسليما منها "بنجاح الصندوق الباهر في الحد من الفقر وانعدام الأمن الغذائي."

وفضلا عن ذلك، جرى الاتفاق على مجموعة طموحة من الالتزامات من شأنها تعميق الإصلاح وتوسيعه وزيادة أثر الصندوق على التنمية الريفية والحد من الفقر وانعدام الأمن الغذائي والتغذوي.

إلى أين نتجه

أثبت تقرير مؤسسة بروكينغز عن الصندوق بأن "توسيع النطاق يمثل عنصرا حيويا في مهمة الصندوق في ضوء عمليات التقييم المستقل لتدخلاته، ودوره المستقبلي كمؤسسة مالية دولية ووكالة للأمم المتحدة". ومع تعزيز موارد الصندوق وزيادة برنامج عمله، يهدف الصندوق إلى انتشال نحو 90 مليون شخص من دائرة الفقر خلال فترة التجديد التاسع.

وتتضح قدرة الصندوق على توسيع نطاق عملياته والوصول إلى عدد أكبر من المستفيدين ليس في عمليات التقييم فحسب، بل وعلى أرض الواقع أيضا، داخل المجتمعات المحلية وفي حياة السكان. فقد ارتفع عدد السكان الذين يحصلون على خدمات من خلال المشروعات المدعومة من الصندوق من 29.2 مليون شخص في عام 2007 إلى 59.1 مليون شخص في 2010 ثم إلى 78.7 مليون شخص في عام 2012. وفي عام 2012 ذاته، تلقى 4.46 مليون شخص تدريبا على إنتاج المحاصيل (مقارنة بعدد 1.72 مليون شخص في عام 2008). وفي العام ذاته، تلقى 1.51 مليون شخص تدريبا على الأعمال التجارية وريادة الأعمال، وهو ما يمثل زيادة قدرها ثمانية أمثال عما كان عليه الوضع في عام 2008. ويرى الصندوق إمكانيات هائلة لم تستغل بعد في قطاع زراعة الحيازات الصغيرة، لا سيما بين بعض المجموعات المستهدفة، مثل النساء والشباب. فلدى هذه الفئات القدرة على انتشال نفسها وغيرها من دائرة الجوع والفقر إن أتيحت لها الفرصة.

"نعم، نواجه أزمة اقتصادية شديدة. وأصبح التقشف المالي هو النظام الجديد لمعظم بلدان العالم في الوقت الحالي. غير أنه حتى في هذه الأوقات العصيبة، لا يمكننا أن نترك أشد البلدان تضررا. لا يمكننا أن ننقض العهد الوثيق الذي قطعناه لفقراء العالم."

الأمين العام للأمم المتحدة السيد بان كي-مون، اليوم العالمي لبلوغ سكان العالم 7 مليارات نسمة، 31 أكتوبر/تشرين الأول 2011

إن الطلب على البرامج المدعومة من الصندوق يتجاوز العرض. وقد أدى هذا إلى استكشاف سبل تمويل بديلة وابتكارية من أجل توسيع موارد الصندوق بما يتجاوز ما يمكن توليده عن طريق عملية تجديد الموارد. وتسعى مبادرة تعبئة الموارد الإضافية إلى إيجاد السبل الكفيلة بتمكين الصندوق من توسيع نطاق الاستثمار في الزراعة، وإحداث التحول في زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة وتشجيع النمو الصامد المنصف. ومن بين الطرائق قيد النظر التمويل التكميلي، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والتمويل الإسلامي وتعزيز الاستفادة من موارد القطاع الخاص.

وسيستمر إرساء الشراكات وإشراك القطاع الخاص جانبين مهمين في استراتيجية الصندوق. وفي حين تشير التقديرات إلى أن القطاع الخاص يسهم بتسع وظائف من أصل عشر في العالم النامي، فلا يزال القطاع العام يضطلع بدور حيوي في تهيئة بيئة سياسات ملائمة وتوفير البنية الأساسية اللازمة لازدهار الأعمال ونمو الاقتصادات.

"الزراعة تمثل نشاطا تجاريا، بصرف النظر عن نطاقها. وعندما يعطى المزارعون الريفيون الفقراء الأدوات والمعارف التي يحتاجونها للاتصال بسلاسلِ القيمة وعندما يتمكنون من تنظيم أنفسهم بصورة فعالة، تجنى مكاسب كبيرة على مستوى دخل الأسرة والأمن الغذائي والتغذوي وتعم الفائدة على المجتمع بأسره."

كانايو نوانزي، رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

"يعرف الصندوق كيف يقوم بتوسيع نطاق عملياته. وقد نجح في ذلك تماما في العديد من المرات."

مؤسسة بروكينغز

وتتزامن فترة التجديد التاسع للموارد مع السنوات الأخيرة قبل بلوغ عام 2015، وهو التاريخ المستهدف لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتطوير جدول أعمال لما بعد عام 2015. فقد وضعت الدول الأعضاء أهدافا تشغيلية ومؤسسية ومالية للصندوق من شأنها أن تعزز من مساهمته في تحقيق الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية المتمثل في تخفيض نسبة الفقراء والسكان الجوعى إلى النصف، إضافة إلى تعميق تركيزه على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وستواصل الإصلاحات أيضا تعزيز كفاءة الصندوق ومبدأ القيمة لقاء المال.

ونعتقد – وطالما كان الأمر كذلك – أن الأهداف المتشابكة للأمن الغذائي والتغذوي والحد من الفقر إما أن تكسبها أو تخسرها في المناطق الريفية في البلدان النامية. وسوف يواصل الصندوق تنفيذ مهمته التاريخية والنمو ليصبح منظمة قيض لها أن تتصدى لذلك التحدي في السنوات المقبلة وأن تستثمر في سكان الريف كي يتمكنوا من إحداث التحول في حياتهم ومجتمعاتهم المحلية.

التغيير للأفضل

البرازيل: قُدم التدريب التقني لأكثر من 15,000 أسرة وتعلم 4,500 شخص القراءة وأنشئت 500 مكتبة ريفية. وقُدمت المساعدة لما مجموعه 14,000 أسرة في مجال الاعتراف بجنسيتهن.

هايتي: ساهم مشروع مدعوم من الصندوق في تمكين أكثر من 400 منظمة مجتمعية من مساندة 24,000 عضو فيها، 60 في المائة منهم من النساء.

بيرو: تحقق الوصول إلى 16,000 أسرة، وتطوير أكثر من 500 مؤسسة أعمال بالتعاون مع منظمات المنتجين.

دولة بوليفيا المتعددة القوميات: تمت زراعة 8 ملايين شجرة وأنشئ أكثر من 800,000 هكتار من المصاطب للحد من التعرية وخفض آثار التصحر.

وتتضمن الالتزامات المقطوعة للفترة 2013-2015 ما يلي:

- تعزيز الريادة والملكية القُطرية
- خفض فترات التأخر الزمني في تنفيذ المشروعات
- تعزيز كفاءة الصندوق بوسائل من بينها تدعيم وتعميق الإصلاحات في مجال الموارد البشرية
- تعزيز تقديرات العوائد الاقتصادية على الاستثمار خلال تصميم المشروع
- زيادة التركيز على الشراكات الاستراتيجية على الأجل الطويل
- استكشاف المجال لزيادة التمويل من مصادر أخرى
- تعزيز نظم الرصد والتقييم الوطنية
- تعزيز نظام إدارة النتائج في الصندوق
- تعزيز تحليل مسائل تغير المناخ والقضايا البيئية في عمليات الصندوق لدعم النُهج الابتكارية
- تشجيع زيادة الفرص الاقتصادية للنساء الريفيات
- إجراء تقييمات الأثر للتأكد من تحقيق القيمة مقابل المال

تلك هي بعض الالتزامات التي سوف توجه عمل الصندوق خلال السنوات المقبلة، وقد جرى الاتفاق عليها مع الدول الأعضاء في الصندوق التي تقر بأن الاستثمار في التنمية الزراعية لقطاع الحيازات الصغيرة والتنمية الريفية على أساس طويل الأجل يمثل أحد أقوى الطرق للقضاء على الفقر والجوع وحفز نمو اقتصادي مستدام وشامل. ويمثل ذلك تأييدا قويا للمهمة التي وجهت عمل الصندوق منذ إنشائه.

وفي ضوء ما يتمتع به الصندوق من سجل مثبت في مجال تحقيق القيمة لقاء المال ونموذج عمله الناجح، وقدرته على تحويل نفسه لمواجهة التحديات الجديدة، سيواصل الصندوق الاضطلاع بدوره الريادي في مجال التنمية الزراعية الريفية وتعزيزه.

«تمثل التنمية الزراعية والريفية عاملا أساسيا لاستمرار الأمن الغذائي والتغذوي. فهي تشكل مسارا للعمل وإنشاء الثروات والنمو الاقتصادي. وهي الأساس للتماسك الاجتماعي. وهي الأساس للاستقرار السياسي والمساواة بين الجنسين كما تمثل موجها للسلام والأمن العالميين.»

كانايو نوانزي، رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

يمثل الصندوق مؤسسة مالية دولية ووكالة متخصصة للأمم المتحدة تسهر على تمكين سكان الريف الفقراء من تحسين أمنهم الغذائي والتغذوي والإفلات من قبضة الفقر. ويعمل الصندوق على مناصرة المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة ورواد الأعمال الريفيين في المحافل الدولية، بإتاحة منبر عالمي لحفز النقاش بشأن قضايا السياسات الريفية وزيادة الوعي بأهمية زيادة الاستثمارات في التنمية الزراعية والريفية.

ويتيح الصندوق قروضا ومنحا منخفضة الفائدة للبلدان النامية من أجل تمويل مشروعات التنمية الزراعية والريفية الابتكارية. ويأتي الصندوق من بين أعلى ثلاث مؤسسات متعددة الأطراف تعمل في المجال الزراعي في أفريقيا. ومنذ إنشائه في عام 1974، قام الصندوق بما يلي:

- تعبئة تمويل وتمويل مشترك بمبلغ يزيد عن 22 مليار دولار أمريكي من مصادر محلية لأغراض التنمية الريفية، بالإضافة إلى مساهمة الصندوق الخاصة التي تقدر بنحو 15.6 مليار دولار أمريكي في هيئة قروض ومنح.
- دعم 948 برنامجا ومشروعا في 120 بلدا متلقيا.
- تمكين نحو 420 مليون شخص من زراعة المزيد من الأغذية وتعلم مهارات جديدة وبدء أنشطة تجارية صغيرة وبناء منظمات قوية واكتساب صوت في القرارات المؤثرة في حياتهم.

©Emmanuel Bakary

صورة الغلاف: بائعة أسماك في ميناء مبور، السنغال.

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
Via Paolo di Dono, 44 - 00142 Rome, Italy
رقم الهاتف: 54591 06 39+ – رقم الفاكس: 5043463 06 39+
البريد الإلكتروني: ifad@ifad.org
www.ifad.org
www.ruralpovertyportal.org
ifad-un.blogspot.com
instagram.com/ifadnews
www.facebook.com/ifad
www.twitter.com/ifadnews
www.youtube.com/user/ifadTV

فبراير/شباط 2014